النفط الكويتي ينخفض إلى 14.11 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 54 سنتا ليبلغ 14.11 دولار في تداولات الجمعة مقابل 14.65 دولار في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية جرت تسوية العقود الآجلة لبرنت امس على ارتفاع 11 سنتا بما يعادل 0.5 بالمئة عند 21.44 دولار للبرميل في حين زاد الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 44 سنتا أو 2.7 بالمئة لتجري تسويته عند 16.94 دولار للبرميل.

الشيخ تميم بن حمد: لا يجوز أن يبقى اقتصادنا رهن تقلبات أسعار الطاقة

قطر: إصلاحات جذرية لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة

الشيخ تميم بن حمد

أعلن أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أنه وجه حكومته بتنفيذ إصلاحات جذرية لمواجهة تقلبات أسعار الطاقة، داعيا إلى التنسيق الدولي للتصدي لتداعيات كورونا.

وفي كلمة ألقاها بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم، قال أمير قطر، إنه لا يجوز أن يبقى اقتصاد بلاده رهينة التقلبات في أسعار الطاقة. وأضاف أنه «وجه الوزراء المعنيين للقيام بإصلاحات جذرية تحرر الاقتصاد، وتحد من آثار مثل هذه التغيرات عليه في المستقبل».

وحول التدابير في ظل كورونا، قال أمير قطر إن الدولة «رصدت مبالغ كبيرة لمواجهة الوباء، وليعبر اقتصادنا المرحلة الحرجة بسلام»، مشيرا أنه وجه بتقديم حزمة من المحفزات المالية والاقتصادية للقطاع الخاص.

◆ المرحلة القادمة لن تكون سهلةً على أي من الدول المنخرطة بالاقتصاد العالمي

وحذر من أن «ثمة ظروف موضوعية تؤشر إلى أن المرحلة القادمة لن تكون سهلةً اقتصادياً وماليا على أي دولة من الدول المنخرطة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الدول التي يعتبر تصدير الطاقة مصدر دخلها الرئيسي».

وتابع: «رمضان يحل والعالم أجمع في خضم مواجهة وباء كوفيد19- (كورونا) الذي لم تتوصل الأبحاث الطبية إلى لقاح ضده، أو علاج شاف منه بعد».

وشدد آل ثاني على أهمية التباعد الإجتماعي، قائلاً: «لا عدوى دون اختلاط، والتعقيم والوقاية الشخصية على أنواعها، والعزل المنزلي وغير المنزلي للمشتبه بتعرضهم للعدوى، أو المعرضين أكثر من غيرهم لمضاعفات المرض».

ولفت الأمير إلى أن قطر أدركت مبكراً خطورة أزمة كورونا، مضيفاً: «اعتمدنا على خبراتنا في إدارة الأزمات، وعلى مؤسساتنا وطواقمنا الطبية، مستفيدين من أفضل التجارب والممارسات العالمية.»

وبشأن جهود الدولة في مكافحة الفيروس، قال آل ثاني: «عززنا الطواقم الطبية والتجهيزات اللازمة، وأنشأنا مستشفيات ميدانيةً تتسع للآلاف، ونتمنى أن لا نحتاج إلى استخدامها».

ودعا «قادة دول العالم، ولا سيما الدول الصناعية الكبرى، وإلى المنظمات الدولية ذات الصلة، إلى التعاون لا التنافس في مجال انتاج اللقاحات والعلاجات».

وشدد على أنه «لن يكون بالإمكان مواجهة ما سوف يخلفه الوباء من تبعات اقتصادية واجتماعية دون تعاون وتنسيق دوليين على أعلى وأشمل مستوى ممكن». وختم كلمته قائلاً: «أبشركم أننا في قطر نسير بخطى واثقة على الطريق الصحيح.»

إعتباراً من اليوم ..إعادة فتح 25 بالمئة من فروع البنوك

عادل الماجد

أعلن اتحاد مصارف الكويت، البدء بفتح 25 بالمئة من فروع البنوك العاملة في السوق المحلية، اعتبارا من اليوم الأحد.

وذكر رئيس الاتحاد عادل الماجد في مؤتمر صحفي عن بعد، أن القرار يقضي بفتح حتى 25 بالمئة من فروع البنوك العاملة في الأسواق، مع الأخذ بالتدابير الصحية.

يأتي ذلك، بعد إعلان اتحاد مصارف الكويت في 11 مارس الماضي، غلق القطاع المصرفي في البلاد اعتبارا من تاريخه، كإحدى أدوات الوقاية من تفشي فيروس كورونا.

بينما وجه المركزي الكويتي في 27 مارس الماضي، البنوك إلى تفعيل خطط الطوارئ، واستمرارية الأعمال ومواجهة الأزمات، على نحو عاجل، مع ضرورة تحديثها، بما تفرضه متطلبات الظروف الاستثنائية.

وبشأن أداء البنوك ومتانتها أمام المخاطر الحالية، أشار الماجد إلى أن القطاع المصرفي في بلاده متين، ويتمتع بملاءة مالية عالية، مضيفا: «نحن جزء من إدارة الحلول اقتصاديا».

خسائر الصندوق السيادي الكويتي خلال الربع الأول أزالت أرباح 2019

«الشال»: تصنيف وكالة «فيتش» الإئتماني لايهتم بسلامة الوضع الاقتصادي الكويتي

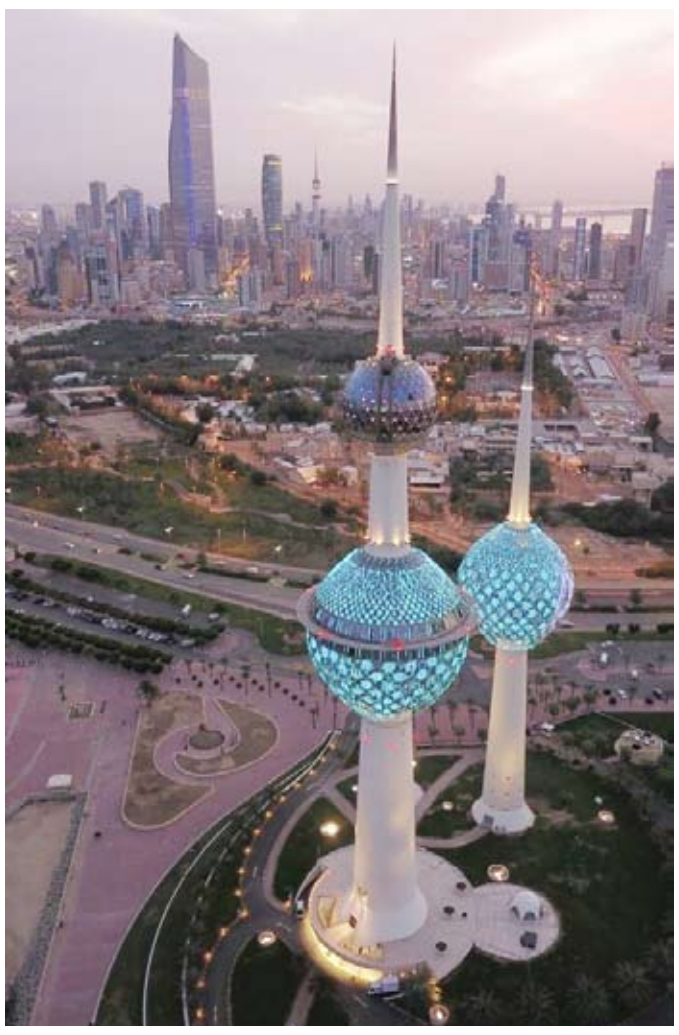

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الإئتماني تصنيفها السيادي السابق للكويت «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفي هذا الصدد قال تقرير «الشال» الأسبوعي: الواقع أنها تعتقد بأن الكويت سوف تحقق عجز مالي للسنة المالية 2020/ 2021 بحدود 7.3 مليار دينار كويتي،أو ما يعادل 20% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك يعكس توقعاتها في الانخفاض الحاد في أسعار النفط ليصل سعر خام برنت الى 35 و 45 دولار أمريكي للبرميل خلال عامي 2020 و2021 على التوالي بسبب الوباء الحالي، مع ضعف الكويت على تبني سياسة مالية لمواجهة أثر الوباء والحد من الإعتماد على النفط.

واضاف «الشال»: التقرير جيد وصحيح، ولكنه جيد وصحيح لمن يرغب في التعامل مع الكويت، وتحديداً لمن يرغب في إقراضها، وهو جيد للكويت لأن تصنيفها الجيد يخفض تكلفة التمويل للدولة وللقطاع الخاص الكويتي عند لجوءهما للاقتراض في السوق العالمي. ولكن التقرير غير صحيح لو تم فهمه على أنه شهادة بسلامة الاقتصاد الكويتي، والتقرير ضمناً لاينفي ذلك. والواقع أن التقرير يؤكد على أن وضع الكويت المالي جيد إلى درجة أنه يغطي على العيوب الجسيمة لوضع اقتصادها، مثل إدمانه شبه الكلي على النفط، ومثل ضعف حوكمته ورداءة بيئة أعماله، ومثل هيمنة قطاع حكومي مكلف على مقدراته. ذلك بلغة الاقتصاد يعني أن إستدامة اقتصادها مكان شك، ولكن، وفقاً للتقرير ،لا بأس لدائنيه والمتعاملين تجارياً معه من الاستمرار في تعاملاتهم، فعلى المدى المنظور، يستطيعون تحت أي سيناريو إستعادة مستحقاتهم بسبب حجم مدخراته المجمعة في سنوات الوفرة النفطية.

التقرير غير صحيح لو تمت قراءته من وجهة نظر اقتصادية كويتية، فهو لايعتمد قواعد علم المالية العامة في حسابات فائض وعجز المالية العامة ،فالميزانية العامة من وجهة نظره في فائض إذا دمج مابين إيرادات النفط وإيرادات استثمار الإحتياطي المالي بشقيه. والتقرير يقدر حجم الأصول السيادية الخارجية بنحو 529 مليار دولار أمريكي تتضمن صافي أصول احتياطي الأجيال القادمة بنحو 489 مليار دولار أمريكي. وتوقعت وكالة «فيتش» انخفاض قيمة صندوق الاحتياطي العام للسنة السادسة على التوالي بسبب لجوء الحكومة للصندوق لتمويل عجز الموازنة العامة وسداد الديون المحلية المستحقة.

ويذكر التقرير بأن خسائر الربع الأول للصندوق السيادي الكويتي خلال الربع الاول من 2020 ازالت الأرباح المحققة خلال عام 2019.

وختم تقرير «الشال» ان الخلاصة، هي جودة التقرير لجمهوره من دائني الكويت الحاليين والمحتملين، وجيد للكويت، ولقطاعيها العام والخاص حال حاجتهما إلى الإقتراض من السوق العالمي، ولكنه تقرير قد يفهم بشكل خاطئ في شقه المالي لما يشيعه من إنطباع حول سلامة الوضع المالي، وهو تقرير لايهتم بسلامة الوضع الاقتصادي ،لأنه ليس ضمن إهتمامات جمهوره.

دعا إلى توحيد الجهود المالية لمواجهة تحديات كورونا

وزير المالية السعودي: العالم قد يواجه مجدداً فيروساً فتاكاً

دعا وزير المالية السعودي، محمد الجدعان إلى توحيد الصفوف، والتعاون مع كل المنظمات والهيئات الفاعلة لمواجهة تحدي جائحة كورونا. جاء ذلك في حديث الجدعان نيابة عن مجموعة العشرين في المؤتمر الصحافي الذي عقدته منظمة الصحة العالمية بمشاركة قيادات المنظمات الأممية والحكومات وقادة الصحة في أنحاء العالم. وأكد وزير المالية السعودي، أن مجموعة العشرين ستحاول تحقيق التعاون المشترك من خلال التضامن، موضحاً أنه لتعزيز مجال الصحة أطلقت مجموعة العشرين موقعا على الإنترنت لتقفي أثر الصعاب المالية التي يواجهها العالم، وهو ما يستوجب حشد 8 مليارات دولار.

وأضاف أنه «قد أعلن عن تعهدات بالتبرع بملياري دولار ونحتاج إلى 6 مليارات، علاوة على التزامات بالتبرع بمبالغ أخرى بما سيسمح بتزويد كل شعوب العالم وكل العاملين الصحيين بمعدات الوقاية» بحسب ما نقلته صحيفة الاقتصادية. وأكد أهمية الدفع بالبحوث والتطوير والإنتاج للتصدي لهذا الفيروس، مشيرا إلى أن العالم قد يواجه مجددا فيروسا ضارا فتاكا يزعزع الحدود ويزعزع نمط حياتنا، وينبغي استباق الأمور بتعزيز آليات التأهب والاستجابة في المستقبل.

كما أكد أهمية رفع الجاهزية المستدامة عبر التنسيق الدولي، بحيث تتمكن الأجيال القادمة من خلال تبصرنا الآن من التأهب على أحسن وجه لمثل تلك الجائحة التي قد تعود إلى الواجهة.

ضبط 7 محال تجارية مخالفة للإجراءات الاحترازية

«التجارة»: إلزام الموردين بذكر بلد المنشأ للسلع المستوردة

أصدرت وزارة التجارة والصناعة أمس السبت تعميما تلزم به الموردين للمنتجات المستوردة بكتابة اسم بلد المنشأ على نحو ظاهر على كل عبوة معروضة للبيع وعدم الاكتفاء بذكر القارة التي يقع بها هذا البلد.

وقالت (التجارة) في بيان صحفي انه بناء على القرار الوزاري رقم 27 لسنة 2015 بشأن حماية المستهلك فانه يلزم المستوردون بكتابة اسم بلد المنشأ للمنتجات المستوردة مشددة على اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل مخالف.

على الجانب الأخر، أعلنت الوزارة أمس تحرير سبعة محاضر ضبط لمحال تجارية لم تلتزم بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا (سارس كوف – 2) المسبب لمرض (كوفيد – 19).

وقالت (التجارة) في بيان ان فرقها التفتيشية رصدت 203 جمعيات تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 61 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 132 شكوى عبر الخط الساخن (135) وسبع شكاوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لمعاملتين.

عبر شراء الحكومة الاتحادية الوقود وتذاكر طيران مقدماً

إدارة ترامب تدرس شراء حصص بشركات الطاقة لإنقاذها

قال وزير الخزانة الأميركي ستيفن منوتشين إن الحكومة الأميركية تدرس الحصول على حصص في شركات طاقة أميركية كخيار محتمل في ظل سعيها لمساعدة قطاع النفط والغاز بالبلاد في ظل تفشي فيروس كورونا.

وقال ترامب، متحدثا بصحبة منوتشين خلال مناسبة بالبيت الأبيض، إنه يريد مساعدة قطاع النفط والغاز، واقترح إمكانية شراء الحكومة الاتحادية الوقود من أجل البلاد مقدما، وكذلك شراء تذاكر طيران مقدما. وقال منوتشين «نبحث مجموعة كاملة من البدائل».

وفي إشارة إلى حصص أسهم محتملة، قال منوتشين «يمكنك افتراض أن ذلك أحد البدائل، لكن هناك الكثير منها». يتضرر قطاع النفط بشدة من التراجع الهائل في الطلب، إذ يغلق فيروس كورونا فعليا الاقتصادات حول العالم.

وقال ترامب إن «نشاط الطاقة شديد الأهمية بالنسبة لي، وسنبنيه. أضر هذا فعلا بنشاط الطاقة شأنه شأن أي نشاط آخر لأنها جميعا منيت بالضربة – الإمداد يواصل القدوم». ساعد ترامب على التفاوض بشأن خفض الإنتاج من أوبك ودول أخرى بينها روسيا، لكن الخطوة لم تقض على فائض المعروض بالسوق. وشجع الرئيس منوتشين على النظر في شراء النفط لاستخدامه فيما بعد.

الدول والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والأفراد المساهمة

الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين تدعو لسد الفجوة التمويلية الصحية بشكل فوري

ناشدت مجموعة العشرين كافة الدول والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والأفراد المساهمة في جهود سد الفجوة التمويلية الصحية البالغة قيمتها 8 مليارات دولار أمريكي.

وأكدت الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين في بيان أوردته وكالة الانباء السعودية (واس) اليوم الجمعة انه لا بد من تضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف وحماية الأرواح والمحافظة على الوظائف ودعم اقتصادات الدول.

وقال البيان ان فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) تسبب في إزهاق الأرواح وتشتيت الأسر وتهديد الاقتصاد ولمحاربة هذا الفيروس لا بد من تقديم الدعم الفوري للاستجابة لحالات الطوارئ والتشخيص والعلاج وتطوير اللقاحات اللازمة وتصنيعها وتوزيعها.

واشار الى انه تتم الآن متابعة المساهمات الساعية لتحقيق هدف المجلس العالمي لرصد التأهب بجمع مبلغ 8 مليارات دولار أمريكي وبصفتها رئيسة مجموعة العشرين تعهدت المملكة العربية السعودية بتقديم 500 مليون دولار.

وأوضحت أنه إيمانا منها بروح التضامن والتعاون فقد بذلت الدول والمنظمات الخيرية وشركات القطاع الخاص جهودا استثنائية في المساهمة بتقديم 1.9 مليار دولار حتى الآن من أجل الوصول إلى هذا المبلغ ومع ذلك لا يزال هناك المزيد مما يجب القيام به.

من جانبه قال الشربا السعودي لمجموعة العشرين الدكتور فهد المبارك في البيان إنه لا يمكننا أن نقلل من أهمية التعاون والتضامن الدولي لمحاربة هذا الوباء.

وأضاف المبارك أن التحديات العالمية تتطلب منا تقديم حلول عالمية وقد آن الأوان للوقوف ودعم الجهود للتوصل إلى لقاح واتخاذ تدابير علاجية أخرى لمحاربة فيروس (كوفيد – 19) معربا «عن الثناء على الجهود التمويلية القائمة حول العالم ونؤكد على الحاجة الملحة لسد الفجوة التمويلية».

يذكر أن الشربا هو ممثل قائد الدولة في مجموعة العشرين والمسؤول عن إدارة التحضيرات والمفاوضات للخروج بالبيان الختامي للقادة ولكل دولة في مجموعة العشرين «شربا» يمثلها.

بسبب إغلاق المجالات الجوية لمنع تفشي «كورونا»

24 مليار دولار.. خسائر شركات طيران الشرق الأوسط

قدر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، خسائر شركات طيران الشرق الأوسط، بقيمة 24 مليار دولار بسبب استمرار غلق المجالات الجوية لعديد دول العالم، وقرارات دولية بتعليق رحلات الطيران، نتيجة تفشي فيروس «كورونا».

وذكر محمد البكري نائب رئيس (إياتا) للشرق الأوسط، في مؤتمر عبر الهاتف، أن الخسائر المقدرة، تفوق تلك السابقة المعلن عنها في 11 مارس الماضي، والبالغة 7.2 مليارات دولار.

وأجبر عديد شركات الطيران في المنطقة، على صرف أنصاف رواتب لموظفيها، بينما طلبت شركات أخرى من طواقمها الحصول على إجازات مفتوحة لحين انتهاء أسباب أزمتها.

يأتي ذلك، مع ارتفاع وتيرة تفشي الفيروس حول العالم ليبلغ إجمالي الإصابات اليوم 2.6 مليون حالة مؤكدة، كان النقل الجوي سببا رئيسا في انتقاله عبر الحدود.

وذكر البكري، أن ردة فعل الحكومات في منطقة الشرق الأوسط كانت دون الطموحات، مضيفا: «كنا نرغب بتدخل أكبر لحماية شركات الطيران، عبر حزم إنقاذ مالية». وأشار إلى أن الخسائر لن تكون فقط من نصيب شركات طيران الشرق الأوسط.

وأضاف: «هناك 66 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، مهددة بالفقدان في المنطقة بسبب توقف حركة الطيران». وتابع قائلا: «استئناف السفر الجوي في الشرق الأوسط، سيكون تدريجيا، وهناك مشاورات مع حكومات المنطقة بشأن كيفية استئنافه».